محاضرة (تصنيف النظم السياسية العربية):

لتصنيف النظم السياسية لابد من اعتماد معيار معين ليتم وفقه توزيع النظم السياسية الى مجموعات متشابهة استنادا الى طبيعة نظام الحكم فيها، وتتعدد المعايير، فمثلا منها شكل رئاسة الدولة، او مبدأ الفصل بين السلطات؛ نظام برلماني، نظام رئاسي، حكومة جمعية، نظام مختلط، او من يحكم؛ حكم فردي ام ديمقراطي، او نوع الدولة اتحادية او بسيطة، او نوع النظام الحزبي؛ الحزب الواحد، الثنائية الحزبية، التعددية الحزبية.

وكذلك تباين موقف الدساتير العربية في الاشارة الى طبيعة نظام الحكم (برلماني، رئاسي، مجلسي)، بين عدم الاشارة لنظام الحكم صراحة، تاركة للنصوص مهمة الكشف عن ذلك، وهو الاتجاه الغالب بين الدساتير. وبين من اشار لذلك صراحة.[1]

وبالنسبة للنظم السياسية العربية يصعب وضع تصنيف باعتماد معيار قادر على القيام بهذه المهمة دون انتقادات واضحة له. لذا سيتم اعتماد معيار **شكل رئاسة الدولة،** لانه ابسطها واكثرها انتشارا في الكتابات العربية.

يستخدم هذا المعيار في الاساس للتمييز بين النظامين الملكي والجمهوري.

بالنسبة للنظام الملكي:

فأنه يقوم على اساس توارث السلطة في داخل الاسرة الحاكمة، ويتسم هذا النظام بأنه يحقق بعض المزايا من مثل:

١- الحد من الصراع على السلطة.٢- وضع قواعد مستقرة لعملية الخلافة السياسية.٣- توفير الاعداد المسبق للمرشحين للوصول الى سدة الحكم.

الا انه ينتقد بانه أ- يتنافى مع مبدا اي المساواة وتكافؤ الفرص، وبخاصة في تطبيقات النظام الملكي التي يمارس فيها الملك فعلا، ولا يقتصر دوره على اداء بعض المهام الشرفية: اي عندما يملك الملك ويحكم في الوقت نفسه. ب - يتنافى النظام الملكي مع مبدأ السيادة الشعبية وخاصة الانظمة الملكية التي تستبد بالحكم ولا تعطي مجالا للديمقراطية والانتخابات.

وبالتطبيق على النظم العربية، نجد ان هناك ثماني دول لازالت تعبر عن خصائص النظام الملكي،وتلك هي: السعودية والكويت وقطر والبحرين وعمان والامارات والاردن والمغرب.

وتشترك النظم الملكية العربية في عدة خصائص، ابرزها:[1]

[1] د. علي يوسف شكري، التناسب بين سلطة رئيس الدولة ومسؤوليته في الدساتير العربية، القاهرة : ايتراك، ٢٠١٠ ، ص ١٢ .

١- ان الوراثة فيها تسير في خط الابوة وليس الامومة،اي ان صلة النسب تتحدد عن طريق الاب.

٢- ان تلك الوراثة تنحصر في خط الذكور وليس الاناث.

٣- تشترك الملكيات العربية جميعها في غلبة الطابع العشائري القبلي عليها.

٤-انها وثيقة الصلة بعلاقاتها الخارجية بالغرب.

٥- انها جميعها متجاورة جغرافيا،وتقع في المشرق العربي، ما عدا (المغرب).

لكن يلاحظ ان الملكيات العربية تختلف بينها، من حيث خط الوراثة من نظام الاخر. فهو في بعضها من الاخ الى الاخ، ومن الاب الى الابن في الآخرى.

أما بالنسبة للأنظمة الجمهورية:[٢]

ان النظام الجمهوري يعتمد على الانتخاب، كمعيار لتولي السلطة، وهذا يعني ان تكون السلطة متداولة بين ابناء الشعب،وان يكون مبدأ التغيير واردا، وفي حدود هذا التصور، يمكن ان تتم المفاضلة بين المرشحين عن طريق انتخابات عامة مباشرة او عن طريق البرلمان لانتخاب رئيس للجمهورية. وفيما يتعلق بالنظم الجمهورية العربية، فلقد اشتركت بعدة **خصائص**:

١- تبنيها لايديولوجيات اشتراكية بعد حصولها على استقلالها، وفضلتها على الايديولوجيات الليبرالية.

٢- تبنيها لنظم الحزب الواحد، فبعضها تدرج بالتحول من الحكم الليبرالي الى الانقلابات العسكرية الى نظام الحزب الواحد. وبعضها الاخرتبنى نظام الحزب الواحد مباشرة مثل الجزائر بعد الاستقلال واليمن الجنوبي (قبل الوحدة مع اليمن الشمالي).

٣- تحولت بعض تلك النظم الى التعددية الحزبية والليبرالية في المرحلة الاخيرة مثل تونس، مصر، ليبيا نتيجة "ثورات الربيع العربي ٢٠١١". ماعدا الحالة اللبنانية حيث استمرت فيها التعددية الحزبية منذ استقلالها.

٤- ساد في النظم الجمهورية على نقل السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية في احيان عديدة، مثل ماحصل في مصر، سوريا، العراق، اليمن، السودان، موريتانيا، وغيرها.

اشكالية الخلافة السياسية :

---

[١] د. علي الدين هلال ود. نيفين مسعد، مصدر سبق ذكره، ص٥٨-٥٩.
[٢] المصدر نفسه، ص ٦٠.

الوارث السياسي يفرض نفسه على جمهوره (او رعيته) بإعتباره جمهورا موظفا عنده، لا مواطنا مثله؛ وهو كوارث، امتداد لمؤسس ما، في لحظة انتصاره، وعلى انتصاره او انكساره، يتوقف استمرار السلالة الوارثة او انقطاعها. ومن الملاحظات التي يمكن تسجيلها ان العالم العربي اضحى على ارضية مشتركة، اساسها التوريث السياسي في الأنموذجين الملكي/ الأميري، والجمهوري.[١]

في هذا المجال يمكن ان نؤشر الابعاد الاتية:

اولا- ان الوراثة هي النمط المعتاد لتداول السلطة في النظم الملكية. ولكن ذلك لم يمنع في بعض الحالات من استخدام القوة لتغير شخص الملك وذلك نتيجة خلافات او صراعات داخل الاسرة الحاكمة.[٢]

ثانيا- اتسمت الكثير من النخب القيادية الحاكمة بالهرم، بمعنى بقائها في السلطة لعقود طويلة سواء كانت ملكية اوالانظمة الجمهورية، مما افقد السلطة في النظم العربية الحيوية نتيجة عدم تجدد نخبها السياسية بالدماء الجديدة.

ثالثا- من الابعاد الاخرى لقضية الخلافة في النظم الجمهورية ظهور ما يسمى بظاهرة "عائلية السلطة" اي هيمنة عائلة على السلطة ومقدراتها الحقيقية. في تعبير عن غياب اطر مؤسسية مستقرة لتداول السلطة في النظم الجمهورية التي يفترض ان تكون بالانتخاب.

رابعا - لاحظ احد الباحثين: ان التوريث السياسي يبدوا على صعيد رئاسة الدولة، وهو قائم ايضا في كل مستوياتها، من المخاتير(على مستوى الحي والبلدة)، الى المجالس البلدية، مرورا بالوظائف المدنية والعسكرية، وصولا الى النيابة والوزارة، ورئاسات الدولة (المجلس النيابي- الحكومة- الجمهورية). وقد حلل انموذجا دراسيا مفصلا عن ذلك من خلال الأنموذج اللبناني. وان ذلك لايعني انه غير متكرر في البلدان العربية الاخرى.[٣]

---

[١] خليل احمد خليل، التوريث السياسي في الانظمة الجمهورية العربية المعاصرة، ط٢، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣، ص ١٨-١٩.

[٢] المصدر نفسه، ص ٣٦.

[٣] المصدر نفسه، ص٦٥-٨٧.